

# The Impact of Compliance to the Principles of Corporate Governance in Narrowing the Expectations Gap in Jordan

## "An Analytical Study of the Views of Internal Auditors in the Jordanian Brokerage Firms"

Prof. Dr. Abdal Naser Nour  
Faculty of Economic &  
Administrative Sciences  
Accounting Department  
Zarqa University – Jordan  
anour@zu.edu.jo

Dr. Mohmmad Gader  
Faculty of Business  
Accounting Department  
Jenan University - Lebanon

Dr. Mohmmad Bashaireh  
Faculty of Economic &  
Administrative Sciences  
Accounting Department  
Al-Balqa University - Jordan  
Mbsh1979@yahoo.com

Received 3/10/2012

Accepted 18/11/2013

### Abstract

*The researchers have studied the impact of Compliance with the principles of corporate governance in narrowing the expectations gap in audit in Jordan from the standpoint of internal auditors in the financial brokerage companies. The study aims to identify the extent of the contribution of the application of the principles of corporate governance in narrowing the expectations gap between the external auditors and the financial community of Jordan. The researchers designed a questionnaire of six parts by 41 questions that answer hypotheses. The questionnaire was distributed to internal auditors in brokerage firms as a random sample. The SPSS statistical software packages have been used for data analysis and hypothesis testing. The study has concluded that there is a significant positive impact on the application of the principles of corporate governance in the narrowing of the gap expectations in Jordan. The most important principle that narrows the expectations gap is the application of the principle of disclosure and transparency. The most important recommendation of the study has been that the Jordanian companies be more interested in the application of corporate governance in order to give some sort of reassurance to the management and clients of the company in all aspects.*

**Keywords:** Expectations gap, Corporate Governance, Internal Auditors, Jordanian Brokerage Firms.

# مدى تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن " دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية "

د. محمد محمود بشايرة  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - قسم  
المحاسبة  
جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

د. محمد غادر  
كلية إدارة الأعمال - قسم المحاسبة  
جامعة جنان - لبنان

أ.د. عبد الناصر إبراهيم نور  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - قسم  
المحاسبة  
جامعة الزرقاء - الأردن

تاريخ قبول البحث ٢٠١٣/١١/١٨

تاريخ استلام البحث ٢٠١٢/١٠/٣

## ملخص الدراسة:

لقد قام الباحثون بدراسة مدى تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية ، وقد هدفت الدراسة التعرف إلى مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين والمجتمع المالي في الأردن، وقد تم تصميم استبانته من ستة أجزاء بواقع ٤١ سؤالاً تجيب عن فرضيات الدراسة حيث تم توزيع الاستبانات على المدققين الداخليين في شركات الوساطة المالية المساهمة الأردنية بطريقة العينة العشوائية ، وقد تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً هاماً وإيجابياً من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن، وقد كان أهم مبدأ يؤثر في تضيق فجوة التوقعات هو تطبيق مبدأ الإفصاح، والشفافية، وقد كانت أهم توصيات الدراسة أن على شركات الوساطة المالية الأردنية الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لكي تضيء نوعاً من الطمأنينة للإدارة، وللمتعاملين مع الشركة في جميع النواحي والمجالات.

**الكلمات الدالة:** فجوة التوقعات، حوكمة الشركات، المدققون الداخليون، شركات الوساطة المالية

## الإطار العام للدراسة:

فإننا نرى أهمية البحث والتحري في إمكانية أن تساهم المبادئ العامة لحوكمة الشركات في تضيق الفجوة بين المدققين والمجتمع المالي في الأردن. والبحث في مدى وجود علاقة بين الحوكمة وفجوة التوقعات ومدى تأثير على فجوة التوقعات وإمكانية تضيقها.

**مشكلة الدراسة:** تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- هل تساهم عملية الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات بين المدققين الخارجيين والمجتمع المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية المساهمة الأردنية؟
- ٢- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبين تضيق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين والمجتمع المالي في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في الشركات الأردنية المساهمة؟

## المقدمة:

تهتم الاقتصاديات في الوقت الحاضر بجودة البيانات ومصداقيتها ومدى عدالتها وصحة تمثيلها للواقع ويهتم المجتمع المالي باستخدام هذه البيانات والاتصال بها من أجل صناعة القرارات الإدارية التي تبنى على المعلومات الرشيدة واتخاذها. إن اهتزاز الثقة في البيانات المالية وفي مهنة المحاسبة والتدقيق معا أدى إلى اتخاذ مواقف حاسمة في وجه الاختلالات التي أدت إلى هذه النتائج، وعليه كان لابد من تفعيل دور الإدارة في مواجهة التحديات وتقريبها أكثر وأكثر من مراكز المسؤولية حتى لا تتأذى بنفسها بعيدة عن مخاطر التخطيط ومخاطر الاكتشاف. وبهذا فقد أخذ العالم برمته تحديد مفهوم حوكمة الشركات وبطوره بشكل نظام أو معايير دولية لتساعد الإدارة في تحكيم عملها المؤسسي من أجل الوصول إلى أفضل نتائج العمل التشغيلي.

إن هذه المقدمة تقودنا إلى وجود فجوة في توقعات المجتمع المالي مع مدققي الحسابات المستقلين في حين أن المدققين يلغون باللوم على المجتمع المالي لعدم درايته بمهام المدقق وواجباته ومسؤولياته، لذا

## أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- ١- التعرف إلى المبادئ العامة لحوكمة الشركات ومدى الالتزام بمبادئها في شركات الوساطة المالية المساهمة الأردنية.
- ٢- التعرف إلى مفهوم فجوة التوقعات في التدقيق بين المجتمع المالي ومدققي الحسابات الخارجيين في الأردن.
- ٣- بيان أثر الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين والمجتمع المالي في الأردن.

## أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تتبع من أهمية التعرف إلى مبادئ حوكمة الشركات ومفهوم فجوة التوقعات، وبيان مدى تأثير حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن، والتأكيد على أن اللجان الدولية والمهتمين بموضوع حوكمة الشركات وفجوة التوقعات وسوف يحصلون دون شك على المعلومات والنتائج التي تعزز لديهم كيفية التعامل مع موضوعي فجوة التوقعات، ومبادئ حوكمة الشركات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

## منهجية الدراسة:

لقد اتبع الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى أهداف هذه الدراسة ونتائجها، ويتضح ذلك من خلال اتباع الجانبين الآتيين:

**المصادر الثانوية:** لقد جمع الباحثون المعلومات من مصادرها في الكتب والمجلات والإنترنت ومن المقالات والمحاضرات والأبحاث المنشورة وغير المنشورة ورسائل الماجستير والدكتوراه حتى اكتملت الصورة الكاملة للمحاور والأهداف التي سيتم البحث عنها واستخلاص النتائج منها.

## المصادر الأولية:

تم الاعتماد على إعداد استبانته (Questionnaire) احتوت على أسئلة دقيقة وواضحة حيث تكونت من جزأين: الجزء الأول يقيس الفرضية الأولى التي نتحدث عن مدى التزام مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية عينة الدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، أما الفرضية الثانية فإنها تقيس مدى تأثير مبادئ حوكمة الشركات على تضيق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدققين الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية.

ولمعرفة مدى الأهمية النسبية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثرها في تضيق فجوة التوقعات من قبل عينة الدراسة تم الاعتماد على الوسط الفرضي ٣ (٦٠%)، وعلى ضوءه تمت مقارنة الأوساط

الحسابية لكل جزء من أسئلة الدراسة مع الوسط الفرضي. كما تم الاعتماد على مقياس ( ليكرت) الخماسي الذي حددت له الأوزان الآتية: ( موافق بشدة ٥ درجات ، موافق ٤ درجات ، محايد ٣ درجات ، غير موافق ٢ درجة ، غير موافق نهائياً ١ درجة).

وقد تم تخصيص (٤١) سؤالاً للإجابة عن محاور الدراسة ال (٦) وعن مدى تطبيقها في الشركات عينة الدراسة ثم مدى تأثيرها أو عدم تأثيرها في تضيق فجوة التوقعات، وقد كانت الأسئلة موزعة على المحاور الآتية:

- الأسئلة من ١-٧ خاصة بالمبدأ الأول لحوكمة الشركات.
- الأسئلة من ٨- ١٤ خاصة بالمبدأ الثاني لحوكمة الشركات.
- الأسئلة من ١٥- ٢٢ خاصة بالمبدأ الثالث لحوكمة الشركات.
- الأسئلة من ٢٣-٢٧ خاصة بالمبدأ الرابع لحوكمة الشركات.
- الأسئلة من ٢٨- ٣٣ خاصة بالمبدأ الخامس لحوكمة الشركات.
- الأسئلة من ٣٤- ٤١ خاصة بالمبدأ السادس لحوكمة الشركات.

وقد تم دراسة مدى تأثير هذه القواعد على تضيق فجوة التوقعات من خلال استخدام اختبار ارتباط بيرسون.

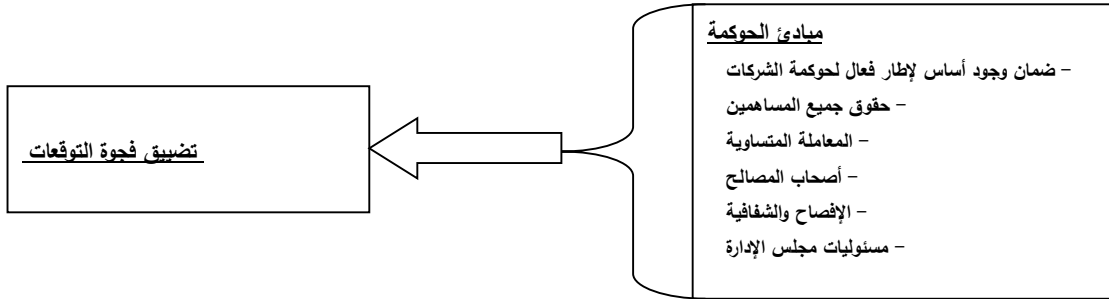
**مجتمع الدراسة وعينتها:** يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والتي تمارس عملية الاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق المالي، ويبلغ عددها ( ٢٦ ) شركة وساطة مالية مساهمة حتى تاريخ كتابة البحث ( ٢٠١٢/٦/١ )، وتم توزيع ٨٠ استبانة وتم استرداد ٧٠ استبانة منها أخضعت للتحليل الإحصائي حيث تناولت الشركات التي يوجد فيها قسم تدقيق داخلي يمارس واجبات التدقيق الداخلي المتعارف عليها ومهامه. ذلك لأن المدققين الداخليين لديهم المعرفة التامة بعمليات الاستثمار وآلياته، وأهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لما لها من أهمية للمستثمر وللشركة، ومدى تأثير مبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات بين المدققين الخارجيين والمجتمع المالي في الأردن. أما عينة الدراسة فهم المدققون الداخليون الذين سيجيبون على فقرات الأسئلة الموجهة إليهم في الاستبانة. وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية.

**فرضيات الدراسة:** تقوم فرضية الدراسة على الأفكار المستنبطة من مشكلة الدراسة، وهي على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: تساهم عملية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية.

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة فقد اعتمد الباحثون النموذج الآتي لدراسة علاقات متغيرات الدراسة. ويوضح الشكل هذه العلاقات.

### المتغير التابع



ولقياس مدى قوة فقرات الاستبانة، واتساقها فقد تم إيجاد معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا ووجد (٨٨%) لجميع فقرات الاستبانة ككل.

### الإطار النظري والدراسات السابقة:

#### مفهوم حوكمة الشركات: Corporate Governance

جاء موضوع حوكمة الشركات استمراراً للبحث المتواصل عن تعزيز أداء الشركات، ومنها على سبيل المثال نظرية المنشأة، ونظرية الوكالة، والفصل بين الملكية والإدارة، وهياكل الملكية وتمويل المنشآت، وعلاقة الإدارة بالمساهمين، وأصحاب المصالح وغيرها من النظريات. ونتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة، كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات.

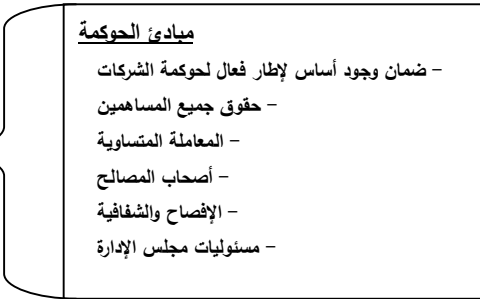
فقد عرفها البعض (Demirag, I., et al., 2000) بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

ويهتم هذا المصطلح بالممارسات والكيفية التي يتم بها ضبط أداء الشركات ورفع كفاءتها ومجموعة التدابير التي يتم من خلالها متابعة أداء إدارة الشركات والرقابة عليها، ومعالجة المشكلات

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبين تضييق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن من وجهة نظر مدقي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية.

### نموذج الدراسة:

### المتغيرات المستقلة



### الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة، وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

التكرارات frequently ومقاييس النزعة المركزية Measure of central tendency ومقاييس التشتت Measure of Variation من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل معرفة متوسط الإجابات الخاصة بكل سؤال على حدة ولجميع الأسئلة الخاصة بكل فرضية. واختبار T-Test اختبار للعينة الواحدة، واختبار بيرسون لتوضيح العلاقة بين المتغير التابع (مبادئ حوكمة الشركات) على المتغير المستقل (تضييق فجوة التوقعات في التدقيق) وقد تم اتباع هذا الأسلوب لمعرفة مدى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وأثرها في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق في شركات الوساطة المالية الأردنية.

كما وقد تم استخدام اختبار t-test للعينة الواحدة على الجزء الأول من أسئلة الاستبانة التي تتعلق بموافقة أو عدم موافقة عينة الدراسة على مدى مساهمة بنود مبادئ حوكمة الشركات في الحد أو تضييق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق في شركات الوساطة المالية الأردنية.

### صدق الاستبانة وثباتها:

للتأكد من صدق أداة الدراسة فقد قام الباحثون بالتمتع بمفردات الاستبانة، والتأكد من ارتباط الأسئلة بالفرضية المناسبة لها، وللتأكد من صدق الاستبانة فقد تمت مراجعة الاستبانة ومفرداتها بشكل دقيق،

٨. إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
٩. تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد واستقرارها ، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

#### الأردن وتطبيقات حوكمة الشركات:

لقد تزايد الاهتمام بقواعد و تطبيقات حوكمة الشركات مؤخرًا في الأردن، وفي سياق هذا الاهتمام و بمبادرة من البنك الدولي فقد تم تشكيل فريق وطني من المستشارين لعمل دراسة لتقييم البيئة التشريعية في الأردن، ودراسة مدى التزام الأطر القانونية و التنظيمية و الرقابية للقوانين الأردنية بالقواعد و المعايير الدولية لحوكمة الشركات، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القواعد التي تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الأردن. حيث خلصت هذه الدراسة في مجملها إلى أن مفهوم حوكمة الشركات في الأردن ومبادئها موجودة في عدد من القوانين، ومن أهمها قانون الشركات رقم ( 22 ) لسنة 1997 و تعديلاته وقانون الأوراق المالية رقم ( 76 ) لسنة 2002 وقانون البنوك رقم ( 28 ) لسنة 2000 و قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم ( 73 ) لسنة 2003 وغيرها من القوانين و الأنظمة التي ترتبط بحوكمة الشركات في الأردن سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما أن هنالك عددا من النقاط الإيجابية في هذه القوانين التي تتفق ومفهوم حوكمة الشركات في الأردن ، إلا أنه ومن الناحية الأخرى فهناك عدد من المسائل بحاجة إلى تطوير أو تعديل للحد من أي ممارسات سلبية.

فمن المظاهر الإيجابية لحوكمة الشركات في الأردن، نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة وغيرها الكثير. كما أن معايير المحاسبة، و التدقيق تتفق في مجملها مع المعايير الدولية. أما بالنسبة للمظاهر السلبية، فهناك بعض البنود التي تحتاج للدراسة و التعديل منها عدم وجود أي نوع من الفصل القانوني بين مسؤوليات المديرين التنفيذيين داخل مجلس الإدارة والمديرين غير التنفيذيين، كما أن مفهوم المدراء المستقلين غير متوفر في التشريعات الأردنية ذات العلاقة كما أن الإجراءات المتبعة في تعيين أعضاء اللجان المختلفة في الشركة كأعضاء لجنة التدقيق و أعضاء اللجان التنفيذية الأخرى تفقر للشفافية و المصداقية. وقد كان هنالك بعض الاقتراحات لرفع كفاءة تطبيق معايير حوكمة الشركات في الأردن منها على سبيل المثال لا الحصر، تخفيض النسبة المطلوبة لمن يحق لهم من المساهمين طلب عقد اجتماع غير عادي للهيئة العامة و اشتراط موافقة الهيئة العامة

الناجمة عن ذلك، والعلاقة بين الجهات التي تحكم عمل الشركات من الداخل والخارج.

ويعد أسلوب حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق في المجتمع.

#### أهداف حوكمة الشركات: ( خليل، ٢٠٠٩ )

يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقرارات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام من خلال الوسائل الآتية:

١. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
٢. تحسين إدارة الشركة وتطويرها، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة، وضمن اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
٣. تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.
٤. تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخسخصة، وضمن تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرص العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.
٥. ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

ويخلص الباحثون مما سبق إلى أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق ما يأتي:

١. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
٢. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
٣. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
٤. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين، وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.
٥. عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.
٦. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
٧. تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

### ثانياً: فجوة التوقعات:

#### مفهوم فجوة التوقعات:

يعتقد المختصون في مهنة التدقيق أن الشك وعدم الثقة في طبيعة عمل المدققين الخارجيين بسبب اعتقاد مستخدمي المعلومات المالية أن المدققين لا يقومون بواجباتهم على النحو الذي يتوقعه منهم المجتمع المالي من حيث اكتشاف الأخطاء وحالات الغش والاحتيال، والتصرفات غير القانونية، والتقرير عن إمكانية استمرار المنشأة أو فشلها ضمن إطار عملية التدقيق، الأمر الذي يبين فيه المدققون ويوضحون طبيعة عمل المدقق الذي يعطي رأيه الفني المحايد عن أن الشركة قامت بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن بياناتها تخلو من الأخطاء وأنها ممثلة للواقع بعدالة وبالتالي تشكلت لديه فناعة بما أظهره في تقريره وذلك في ضوء العينة التي فحصها ودققها، وهو بذلك لا يعطي ضمانات كاملة عن عدم وجود أخطاء أو مخالفات وقعت فعلياً في الشركة. وعليه فقد أدى ذلك إلى وجود فجوة بين ما يتوقعه مستخدمو المعلومات المالية من خدمات من المدققين، وبين ما يحصلون عليه منهم بالفعل.

وتعترف مهنة التدقيق في معظم الدول المتقدمة بوجود فجوة التوقعات التي لا يمكن تجاهلها أو الادعاء بأن توقعات مستخدمي القوائم المالية غير واقعية، وتعد فجوة التوقعات أحد أهم القضايا التي تواجهها مهنة التدقيق في الوقت الحالي والتي تؤثر بدرجة كبيرة على ثقة مستخدمي القوائم المالية في أداء تقارير المراجعين (واكد، ٢٠٠٣، ص ١٢).

لقد ظهر مفهوم فجوة التوقعات في التدقيق في بداية عام ١٩٧٤، حيث قامت لجنة من لجان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بالبحث والتحري عما إذا كانت هناك فجوة في التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي البيانات المالية وسميت هذه اللجنة بلجنة (كوهين)، وقد استغرقت عملية البحث والاستقصاء ٤ سنوات وخلصت اللجنة التي بحثت في مسؤوليات المدقق وواجباته إلى أن هناك فجوة حقيقية بين المدققين ومستخدمي البيانات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بين احتياجات المجتمع المالي ورجباته، وبين مهنة تدقيق الحسابات الممثلة بعمل المدقق الخارجي.

على مشتريات الأصول التي تتجاوز قيمتها مبلغاً معيناً، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي. وإبرامه (WTO) كما أن تطبيق الأردن للمعايير الدولية وانضمامه لمنظمة التجارة العالمية اتفاقيات الشراكة والتجارة الحرة المختلفة يضعه أمام تطبيق المعايير الدولية لحوكمة الشركات. في نهاية المطاف فإن حوكمة الشركات تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسي في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون ودولة المؤسسات، ولجعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

### مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: (حمادي، ٢٠١٢)

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٩، علماً بأنها قد أصدرت تعديلاً لها في عام ٢٠٠٤. وتتمثل في:

١. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاعتها، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصوغ بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

٢. حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد من الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحقوق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

٣. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحققهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواد أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

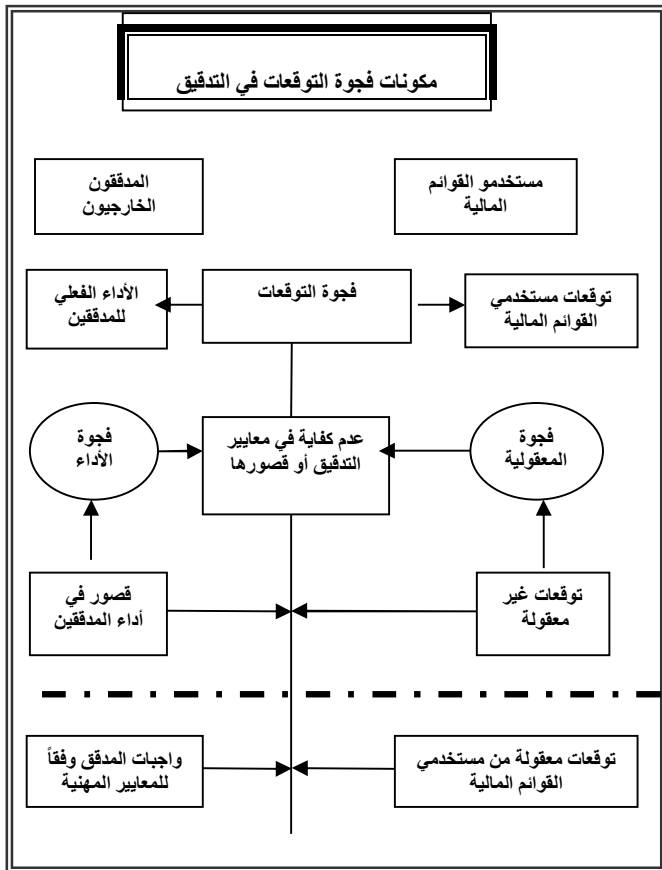
٤. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

٥. الإفصاح والشفافية: ويتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة

وتفسر هذه الفجوة على أن هناك نطاقاً محدداً لعملية التدقيق، وأن المدقق يقوم بتخطيط عمله طبقاً لمعايير التدقيق التي تصدرها وتنظمها الجمعيات المهنية للتدقيق، حينما يراها المجتمع واجبات لانهاية للمدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق الأمر الذي يخلق بينهما فجوة توقعات.

ب- فجوة عدم كفاية أو قصور في الأداء: وهي الفرق بين واجبات المدقق وفقاً لمعايير التدقيق، وبين الأداء الفعلي له. وتفسر هذه الفجوة في الاختلاف بين المدققين في التطبيق والالتزام بمعايير التدقيق التي لو لم يتم الالتزام بها لحدت كثيراً من فجوة التوقعات بين الطرفين لكن عدم التزام بعض المدققين بها أو عدم بذلهم للعناية المهنية اللازمة يولد فجوة في التوقعات.

شكل رقم (١) مكونات فجوة التوقعات



(غالي، ٢٠٠١).

كما ويعرف الباحثون فجوة التوقعات بأنها النقطة التي غالباً لا يتفق فيها المدققون ومستخدمو المعلومات المالية، ويختلفون بتوقعاتهم حول واجبات المدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق.

ويعرفها الباحثون أيضاً بأنها عبارة عن خطين متوازيين بين واجبات المدققين وتوقعات مستخدمي المعلومات المالية من عملية التدقيق وأن عدم تقاطعها يشكل فجوة في التوقعات.

ومن ثم أوصت اللجنة عام ١٩٧٨ بوضع معايير تحد من حدة الفجوة وتضييقها بين الطرفين، وأعطت هذه اللجنة تقريرها النهائي عام ١٩٨٧ عندها قامت لجنة من لجان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام ١٩٨٨ بوضع ٩ معايير (٥٣-٦١) سميت معايير فجوة التوقعات، وكان الهدف من وضع هذه المعايير معالجة القصور واختلاف التقديرات والحاجات بين الطرفين للحد من الفجوة. (ذنيبات، ٢٠١٢، ص ١٢).

### تعريف فجوة التوقعات:

أن أول من أعطى تعريفاً لفجوة التوقعات في التدقيق هو الأستاذ (Ilggio) عام ١٩٧٤ حيث كتب مقالة بعنوان "فجوة التوقع هزيمة قانونية للمراجع". وقد عرف الأستاذ (Ilggio) فجوة التوقعات بأنها عبارة "عن عامل لمستويات الأداء المتوقع كما يتصورها كل من المدقق الخارجي ومستخدم القوائم المالية، ويمثل الفرق بين هذه المستويات فجوة التوقع". (فرحات، ٢٠٠٩، ص ٢)

كما عرفها العالم Porter عام 1993 بأنها الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المدققون، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به المدققون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم.

وأنة باقتباس نموذج لجنة ماك دونالد الذي أعده بورتير Porter يمكن التعرف إلى مكونات فجوة التوقعات وهما:

(Salehi, 2009, 142)

فجوة الأداء وتنقسم إلى قسمين:

أ. فجوة قصور معايير التدقيق وتتمثل في الفجوة بين الأداء المتوقع من المدقق أن يقوم به، وبين المعايير الصادرة عن المنظمات والهيئات المهنية التي تحكم المهنة.

ب. الفجوة بين ما هو متوقع من أداء المدقق خلال عمله، وبين الأداء الفعلي للمراجع.

ويذكر (غالي، ٢٠٠١، ص ٦) أن فجوة التوقعات في التدقيق تتكون من الآتي:

١- فجوة المعقولة Reasonableness Gap التي تتمثل في التباين بين توقعات المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية من المدقق، وبين ما يستطيع المدقق أداءه بصورة معقولة.

٢- فجوة الأداء Performance Gap التي تتمثل في التباين بين الواجبات التي يتوقعها المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية بشكل معقول من المدقق، وبين الأداء الفعلي له.

ويمكن تقسيم تلك الفجوة إلى مكونين هما:

أ - فجوة عدم كفاية أو قصور في معايير التدقيق: وهي الفرق بين الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من المدقق وبين واجبات المدقق وفقاً لمعايير التدقيق.

## الدراسات السابقة:

القانون والالتزام به، وذلك لكونه يؤثر في رفع القدرة التنافسية للشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. واستمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بحفظ حقوق جميع المساهمين، وذلك لكون توجهات الحكمة الآن تتادي بضرورة حفظ هذه الحقوق وحمايتها، كذلك استمرارها بالالتزام بالمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين كونها تسهم في تحقيق المساواة بينهم.

٣- دراسة عادل، (٢٠١١). نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية، مع تقديم إطار مقترح لقياس هذا الدور، وذلك من وجهة نظر مدققي حسابات مكاتب التدقيق العاملة في الأردن المرخصة. ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وتم استخدام استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي شملت (٢٦١) مدققاً يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة. وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها:

١- وجود تأثير لاستقلال مدققي الحسابات على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات، إذ بينت النتائج أهمية تغليب مدقق الحسابات لمصلحة الشركة على مصالحه الفردية.

٢- وجود تأثير للالتزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات، إذ بينت النتائج أهمية اتفاق عمل مدقق الحسابات مع معايير المحاسبة الدولية.

٣- وجود تأثير للالتزام مدقق الحسابات بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات، إذ بينت النتائج أهمية الأمانة والنزاهة التي يجب أن يتميز بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحته الشخصية، وسلوكه في تحديد أتعابه لأساليب تؤثر على استقلاله.

٤- وجود تأثير للالتزام مدققي الحسابات بمعايير رقابة الجودة على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات، إذ بينت النتائج أهمية التزام مدقق الحسابات بالشروط القانونية أو التعاقدية، مع تقديم خدمات مهنية استشارية للشركة محل التدقيق.

١- دراسة (حمادي، نبيل، ٢٠١٢) بعنوان أثر تبني المؤسسات الجزائرية للحكومة على جودة المراجعة المالية: دراسة ميدانية. وقد هدفت الدراسة التعرف إلى كيفية تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق وكيفية إجراء عدد من الإصلاحات في الهرم الاقتصادي الجزائري ومنها تبني مبادئ حوكمة الشركات أو كما سميت (ميثاق الحكم الراشد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) الصادرة عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى إصدار قانون تنظيم مهنة المراجعة المالية في ٢٠١٠ بحيث يهدف هذا العمل إلى قياس مدى تبني مؤسسات عينة البحث للحكومة بالإضافة إلى قياس جودة المراجعة المالية لعينة من المراجعين الخارجيين، وقد تم تصميم استبانة لجمع البيانات وتحليلها، ووزعت على عينة الدراسة بواقع ٣٥ استبانة وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS للتوصل إلى نتائج الدراسة، وقد كانت أهم نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً للحكومة على المراجعة المالية ولكنها اختلفت من حيث متغيرات الحوكمة، وقد كانت أهم التوصيات هي إلزام الشركات الجزائرية بتبني وظيفة مراجعة داخلية مع تركيز اهتماماتها على المراجعة المالية.

٢- دراسة (العازمي، ٢٠١٢) بعنوان دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية. هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وتكونت عينة الدراسة من (٢٨٠) من أصل (٣٦٠) استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الماليين في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيع التكراري والنسب المئوية، بهدف التعرف إلى تقييمات الباحثين لكل عبارة من العبارات الواردة باستبانة الدراسة، كما تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد Regression Multiple والانحدار البسيط (Simple Regression).

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة وجود تأثير لـ (دليل حوكمة الشركات، وحفظ حقوق جميع المساهمين، والمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، ودور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة، والإفصاح والشفافية، ومسئوليات مجلس الإدارة) على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية وجود دليل أو إطار حوكمة الشركات وبشكل متناسق مع أحكام



٦- دراسة ( السديري ، والعنقري، ٢٠٠٤) بعنوان توظيف عدد مختار من المقاييس لرصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية هدف هذا البحث إلى رصد ملامح فجوة التوقعات الموجودة بين المراجع والأطراف المستفيدة من خدماته في بيئة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك فقد تم توظيف النظرية الإيجابية التي تعتمد على الشرح والتفسير والتنبؤ بظاهرة معينة من خلال مراجعة الدراسات السابقة والواقع بهدف الوصول إلى مجموعة من التعاريف وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة لهذه الظاهرة. واستناداً إلى مقتضيات هذه النظرية فقد حددت الباحثان عدد من الفروض تم اختبارها باستخدام أسلوب الاستبانة، و تم من خلالها استخدام عدد من المقاييس والمحددات الخاصة بكل فرضية. اختيار هذه المحددات والمقاييس وتحديدتها من خلال الدراسات التي تناولت موضوع فجوة التوقعات بالإضافة إلى قراءة الباحثان وتحليلهما لتطور المهنة في المملكة والمشاكل والتحديات التي تواجهها اليوم.

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى عدم وجود اتفاق مطلق بين الفئات التي تم اختبارها لتحديد ملامح فجوة التوقعات، فعلى الرغم من اتفاق الأطراف محل الدراسة في جوانب شملت طبيعة عمل المراجع ومسئوليته وتوقعات المجتمع حول مقومات نجاح المراجع والتحديات المعاصرة التي تواجهها المهنة إلا أن نتائج البحث تشير أيضاً إلى وجود تفاوت مرتبط بمحددات أخرى لهذه الجوانب نفسها. وفي ختام البحث أكد الباحثان ضرورة دراسة فجوة التوقعات باستخدام أطر نظرية مختلفة للتمكن من تحديد نطاق الفجوة، وأسبابها بشكل أكثر فاعلية. كما أكد أهمية زيادة الاهتمام بتطبيق الأنظمة المهنية ومتابعتها لتقريب ما هو كائن في الواقع العملي لما يجب أن يكون، إضافة لأهمية زيادة توعية المجتمع بدور المراجع وطبيعتها ومسئولياتها عن طريق الصحافة الاقتصادية والاهتمام بموضوع التحديات المعاصرة التي تواجه المهنة سواء في الوقت الحالي أو مستقبلاً.

٧- دراسة (Clark, et al., 2004) تناولت دراسة العلاقة بين جودة نظم حوكمة الشركات، وأداء سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة حالة شركة Ahold وهي مثال لفشل حوكمة الشركات في أوروبا، حيث تم تحليل تعاملات السوق الخاصة بأسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية لكل من أمستردام ونيويورك خلال الفترة من عام ١٩٧٣ حتى ٢٠٠٤ وتحليل سلسلة أحداث لتقلب أسعار أسهم الشركة ورد فعل السوق

٤- دراسة ( خليل، ٢٠٠٩) بعنوان مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على تضيق فجوة التوقعات في فلسطين. وقد هدفت هذه الدراسة التعرف إلى المدى الذي تطبق فيه مبادئ حوكمة الشركات في الشركات الفلسطينية خاصة في رام الله وغزة، ومن ثم دراسة مدى تأثير حوكمة الشركات في فجوة التوقعات. وقد كانت عينة الدراسة مكونة من المستثمرين والمدققين الفلسطينيين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج SPSS وتم توزيع (١٠٩) استبانات استرجع منها ٨٦ استبانة، وكانت اهم نتائج الدراسة أن تطبيق حوكمة الشركات في بيئة العمل الفلسطينية يوفر الطمأنينة لدى المجتمع المالي، وأن هذا التنبؤ لحوكمة الشركات يساهم في تضيق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق في فلسطين. ومن أهم التوصيات بضرورة التوسع في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارات الشركات.

٥- دراسة ( المليجي، ٢٠٠٦) بعنوان دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات واختبارها على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر. وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مفهوم فجوة التوقعات وتحليلها في بيئة المراجعة وتحديد آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بفجوة التوقعات في بيئة المراجعة.

في إطار محاولة تحقيق أهداف البحث يتبع البحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي معاً، وذلك بهدف استقراء وتصنيف أدبيات المراجعة والمعايير المهنية في مجال حوكمة الشركات وفجوة التوقعات في بيئة المراجعة، محاولة استكشاف أسباب وجود تلك الفجوة، واستنباط الحلول الممكنة لتضييق تلك الفجوة. وقد وزع الباحث ١٢٠ استبانة على المدققين الخارجيين والمستثمرين في شركات الوساطة المالية في مصر وقد توصلت الدراسة إلى أن آراء مراقبي الحسابات انفتحت والمستثمرين على وجود ارتباط وثيق بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة. وأن أكثر متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة تأثراً بآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل هي خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب الإدارة، وأقلها مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية. كما كانت أهم التوصيات تؤكد ضرورة قيام المنظمات المهنية بالعمل على تدعيم استقلال مراقبي الحسابات عن طريق التحديد الواضح لمهام مراقبي الحسابات ومدى مسئوليتهم عن فحص نظم الرقابة الداخلية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي تأثير الخدمات التي يقدمها مراقبي الحسابات على استقلالهم.

٢- أثبتت النتائج أن التحكم المؤسسي غير مطبق بشكل تام وهو ما يتطلع إليه المستثمرون لاتخاذ قرارات رشيدة بشأن استثماراتهم.

٣- أن شركات كثيرة لا يوجد لديها ميكانيكيات واليات للتحكم المؤسسي.

٩- دراسة (Joshua, Ronen, 2009) بعنوان A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لإصلاح حوكمة الشركات، وتعد هذه الدراسة ميدانية، واعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع المعلومات، وقد أكدت نتائج هذه عددا من النقاط أهمها:

١- يُعد التعارض في المصالح المتأصل بين المراجع والعميل مشكلة كبرى في ظل حوكمة الشركات.

٢- مقترح إصلاح حوكمة الشركات هو تأمين العمل ضد التضليل فيها يمكن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين، نتيجة اتخاذه قرارات خاطئة بسبب التضليل.

٣- قيام الشركات في الصناعات المختلفة بالتأمين على قوائمها، من خلال إجراء عقد تأمين مع شركة تأمين، مقابل دفع مبالغ مالية لشركة التأمين (علاوة)، ويضمن حصول المستثمر الذي يتخذ قرارات استثمارية خاطئة بناءً على أمور مضللة على مبلغ التعويض.

٤- يجب أن يتم الإعلان عن كل من حدود الحماية والعلاوة للمستثمر.

٥- تقوم شركة التأمين بفحص العلاوة كما دل على انخفاض الجودة لتلك الشركة، ومن ثم فإنه كلما قل مبلغ العلاوة المدفوعة لشركة التأمين زادت الجودة.

#### تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

سيتم الاعتماد على برنامج الرزم الإحصائية SPSS للتوصل إلى نتائج الدراسة حيث سيتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

#### - تحليل الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: تساهم عملية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية.

حيث تم تقسيم المبادئ الست إلى فرضيات فرعية وتم مناقشة كل مبدأ على حدة.

لضعف نظام حوكمة الشركات، وقد أوضحت الدراسة أن شركة Ahold إحدى ثالث أكبر متاجر تجزئة في العالم أنشئت عام ١٨٨٧ في أمستردام وكانت من أوائل الشركات التي سجلت في بورصة أمستردام عام ١٩٤٨، ثم دخلت أسواق أمريكا وأوروبا وأصبحت سلسلة متاجر، وظهرت الأزمة في فبراير عام ٢٠٠٣ عند الإعلان عن مخالفات محاسبية، ومالية بسبب قصور شفافية خطط حوافز، ومكافآت المديرين، وضعف الإفصاح، وقصور المعلومات المقدمة إلى السوق، مما ترتب عليه قيام المساهمين ببيع أسهم الشركة، وانخفاض أسعار الأسهم حوالي ٦٣% من قيمتها في فبراير ٢٠٠٣، وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل أسعار الأسهم إلى أن أسعار أسهم الشركة كانت ثابتة وتتميز بالاستقرار حتى عام ١٩٨٢، ثم بدأت في زيادة مستقرة من عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٥ ثم النمو السريع حتى عام ٢٠٠٠، ثم انخفضت الأسعار حوالي ٦٣% في فبراير عام ٢٠٠٣، وقد أشارت الدراسة إلى ضعف نظم حوكمة الشركات بشركة Ahold مقارنة بالشركات الأخرى في أوروبا، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة نظم حوكمة الشركات والتقلب في أسعار الأسهم، فزيادة التقلب في الأسعار يشير إلى ضعف المعلومات المقدمة للسوق وقصورها، وضعف نظم حوكمة الشركات.

٨- دراسة ( Bashiti & Rabadi, 2009 ) بعنوان: تقييم حوكمة الشركات في الأردن Assessing Corporate Governance in Jordan

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التحكم المؤسسي في الأردن، وبيّنت أن الأردن قد خطا خطوات واسعة في رسم سياسات التحكم المؤسسي وتطبيقها، من ذلك تنظيم منطور لسوق المال، واستحداث وظيفة مراقب الشركات، وإصدار قانون تشجيع الاستثمار، وكلها قضايا نظرية لم تطبق بدقة على أرض الواقع. وقد تم إجراء هذه الدراسة على ٤٤ شركة وهذا العدد يمثل ما نسبته ٤٦% من الشركات المتداولة أسهمها في السوق المالي، التي تم اختيارها على أساس حجم العمليات التي تجريها، واختبرت العينة لتقييم الشفافية وسرعة الإفصاح وتوفير المعلومات التي لا تعتمد على مركز لإيداع الأوراق المالية. وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يأتي:

١- إن سوق المال الأردني يزداد تعقيدا، وهو ما يتطلب أن يتم تأسيس الشركات المساهمة على مستويات عالية، ويتوقع من الإدارة رفع مستوى إعداد تقاريرها واتصالها حول استراتيجياتها ودوريتها.

الجدول رقم (1) مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن

التسلسل	الفقرة	الوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
مدى مساهمة مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.				
1-	تعمل الإدارة على توفير إطار فعال لحوكمة الشركات في الشركة مكتوب ويطلع عليه الموظفين.	3,90	0,28	0,000
2-	تتزم إدارة الشركة كافة العاملين لديها بالعمل ضمن الإطار العام لمبادئ حوكمة الشركات وتوزع نسخ إلكترونية وورقية على كل موظف ليتعرف أكثر إلى إطار حوكمة الشركات المعمول به في الشركة.	3,92	0,69	0,000
3-	تخول الجهات الإشرافية في الإدارة كافة الصلاحيات والمسؤوليات لإتمام تنفيذ مبدأ لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات وترسيخها.	3,98	0,38	0,001
4-	يظهر الإطار الفعال للحوكمة بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.	3,68	0,74	0,004
5-	تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة الحوكمة في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع أحكام القانون وقابلة للتنفيذ .	4,12	0,58	0,000
6-	إن المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة مصلحة العامة .	4,11	0,56	0,001
7-	يجب أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية	4,00	0,47	0,000
	إحصائيات المبدأ الأول بشكل عام.	3,41	0,54	0,000
مدى مساهمة مبدأ حفظ حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.				
8-	تتوافر الحقوق الأساسية للمساهمين في شركتكم.	4,52	0,69	0,000
9-	حق المساهمين في المشاركة في عملية التصويت	4,21	0,48	0,000
10-	تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في اتخاذ القرارات الرئيسية	4,11	0,73	0,000
11-	تمكين المساهمين من التصويت سواء أكان ذلك حضورياً أم غيابياً مع إعطاء الأثر للأصوات نفسه.	3,68	0,67	0,000
12-	الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم .	4,18	0,37	0,000
13-	يقوم المستثمرون الذين أسسوا الشركة بالإفصاح عن قواعد الحوكمة المتعلقة بعملهم.	4,16	0,71	0,003
14-	يتم الإفصاح عن قواعد السيطرة على الشركات وإجراءاتها في أسواق المال.	4,20	0,58	0,025
	إحصائيات المبدأ الثاني بشكل عام.	4,15	0,60	0,000
مدى مساهمة مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.				
15-	معاملة جميع حملة الأسهم معاملة متساوية وعلى المستوى نفسه.	3,77	0,33	0,002
16-	منع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري	3,58	0,75	0,000
17-	أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين أن يفصحو لمجلس الإدارة إذا كانت لهم أي مصلحة مادية أو أي موضوع يمس الشركة .	3,95	0,24	0,001
18-	وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.	4,15	0,47	0,004
19-	وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية	4,12	0,67	0,005
20-	يوجد حماية لصغار المساهمين من استغلالهم من قبل كبار المساهمين	3,12	0,67	0,000
21-	يقوم أعضاء الإدارة العليا بالإفصاح عن أية مصلحة مادية لهم	3,87	0,87	0,000
22-	يحصل المساهمون في الاجتماعات الخاصة بالهيئة العامة على معاملة متساوية.	4,28	0,55	0,011
	إحصائيات المبدأ الثالث بشكل عام.	3,85	0,56	0,001
مدى مساهمة دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة في تضيق فجوة التوقعات في الأردن				
23-	إن شركتكم توثق كافة الحقوق للمتعاملين معها بوتائق رسمية ومصدقة.	4,18	0,58	0,000
24-	يتم التعامل مع شكاوى العملاء بجدية وواقعية.	3,42	0,50	0,000
25-	هناك آليات معينة تضمن مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة	3,86	0,49	0,000
26-	تمكين أصحاب المصالح من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية	3,99	0,45	0,000
27-	يستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فعال وكفء للإعسار و إطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين	3,89	0,65	0,000
	إحصائيات المبدأ الرابع بشكل عام.	3,86	0,55	0,000
مدى مساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.				
28-	ضرورة أن يتضمن الإفصاح عن مجموعة من المعلومات ومنها النتائج المالية ونتائج أعمال الشركة	4,11	0,68	0,021
29-	ضرورة أن يتضمن الإفصاح عن أهداف الشركة .	4,19	0,88	0,11
30-	ضرورة أن يتضمن الإفصاح الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت .	4,87	0,27	0,000
31-	يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرفقة للحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي	4,36	0,83	0,000

التسلسل	الفقرة	الوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
٣٢-	ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصاً متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.	٤,٧٢	٠,٥٤	٠,٠٠٠
٣٣-	أن يكون المراجعون الخارجيون قابليين للمساغة والمحاسبة أمام المساهمين.	٤,٥٧	٠,٥٥	٠,٠٠٣
	إحصائيات المبدأ الخامس بشكل عام.	٤,٤٧	٠,٦٢٥	٠,٠٠١
مدى مساهمة مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.				
٣٤-	يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن نية	٤,٠٠	٠,٣٣	٠,٠٠١
٣٥-	إذا كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة	٣,٨٨	٠,٨٤	٠,٠٠٣
٣٦-	يجب على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بعين الاعتبار اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين .	٣,٩٩	٠,٥٤	٠,٠٠٠
٣٧-	ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة كاستعراض استراتيجية الشركة وتوجيهها وخطط العمل الرئيسية وسياسة المخاطر والموازنات التقديرية ووضع الأهداف .	٤,٤٠	٠,٢٥	٠,٠٠٠
٣٨-	اختيار مكافآت ومرتببات الإشراف على كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وتحديدوا واستبدالهم إذا لزم الأمر .	٤,٨٧	٠,٢٧	٠,٠١٢
٣٩-	ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد القوائم المالية	٤,٢٣	٠,٩٠	٠,٠٠٥
٤٠-	عندما يتم إنشاء لجان لمجلس الإدارة ينبغي على مجلس الإدارة أن يحدد بشكل جيد وأن يفصح عن صلاحياتها وتشكيلها وإجراء عملها .	٤,٣١	٠,٥٥	٠,٠٠١
٤١-	حتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسئولياتهم فإنه ينبغي أن نتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب .	٣,٨٦	٠,٦١	٠,٠٠٢
	إحصائيات المبدأ السادس بشكل عام.	٣,٦٤	٠,٥٣	٠,٠٠٠

\* حجم العينة ٧٠ مدقق داخلي.

بلغ (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠,٠٥) وبالتالي هناك معنوية واضحة للفرضية التي من خلالها تقبل الفرضية الفرعية الصحيحة وهي أن وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات يساهم في تضيق فجوة التوقعات في الأردن ويؤثر فيها من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية المساهمة الأردنية.

وكانت أكثر الفقرات موافقة على مساهمة مبدأ ضمان وجود إطار سليم لحوكمة الشركات في الحد من فجوة التوقعات هي:

١- الفقرة رقم (٥) وهي تنص على أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة الحوكمة في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع أحكام القانون وقابلة للتنفيذ . حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٢) درجة ومستوى المعنوية (٠,٠٠٠) وبذلك تكون هذه الفقرة مساهمة في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

٢- الفقرة رقم (٦) وهي تنص على أن المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محددة بشكل واضح مع ضمان خدمة مصلحة العامة حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ (٤,١١) درجة ومستوى المعنوية (٠,٠٠٠) وبذلك تكون هذه الفقرة مساهمة في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

- إن المبدأ الثاني الذي يتحدث عن مدى مساهمة مبدأ حفظ حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن. فقد كان الوسط الحسابي

وبتحليل الجدول رقم (١) أعلاه الذي يقيس مدى مساهمة الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين والمجتمع المالي في الأردن، من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية المدرجة في سوق عمان المالي.

فإنه يتضح أن جميع المبادئ الست للحوكمة الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي صدرت في عام 1999 واعدلت عام ٢٠٠٤ فقد تم التأكد من خلال استطلاع آراء عينة الدراسة أن عملية الالتزام بها يحقق عدداً من المزايا الإيجابية للإدارة وللعلماء .

ولقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS أن جميع فقرات مبادئ حوكمة الشركات وبمفرداتها التفصيلية ساهمت بشكل إيجابي في تضيق فجوة التوقعات بين المدققين الخارجيين والمجتمع المالي في الأردن.

وندرج عملية التحليل لكل مبدأ على حده بافتراض أنه فرضية فرعية من الفرضية الرئيسية كالاتي:

- إن المبدأ الأول الذي يتحدث عن مدى مساهمة مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن فقد كان الوسط الحسابي لفقرات المبدأ (٣,٤١) وهي أكبر من الوسط الفرضي (٣,٠٠) وأن الانحراف المعياري (٠,٥٤) وأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وبدليل مستوى الدلالة الذي

معنوية هذه الفقرة وبالتالي مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

٢- الفقرة رقم (١٩) وتنص على أنه من حق المساهمين الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية حيث جاءت بمتوسط حسابي (٤,١٢) وانحراف معياري بلغ (٠,٦٧) ومستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يؤكد معنوية هذه الفقرة وبالتالي مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

- إن المبدأ الرابع الذي يتحدث عن مدى مساهمة مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة في تضيق فجوة التوقعات في الأردن. فإن نتائج التحليل الإحصائي كانت كما يأتي:

فقد كان الوسط الحسابي ل فقرات المبدأ (٣,٨٦) وهي أكبر من الوسط الفرضي (٣,٠٠) وأن الانحراف المعياري (٠,٥٥) وأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، بدليل مستوى الدلالة الذي بلغ (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠,٠٥) وبالتالي هناك معنوية واضحة للفرضية التي من خلالها نقبل الفرضية الفرعية الصحيحة، وهي أن تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة يساهم في تضيق فجوة التوقعات في الأردن ويؤثر فيها من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية المساهمة الأردنية.

وكانت أكثر الفقرات موافقة على مساهمة مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة في تضيق فجوة التوقعات في الأردن هي:

١- الفقرة رقم (٢٦) وتنص على تمكين أصحاب المصالح من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية. حيث جاءت بمتوسط حسابي (٣,٩٩) وانحراف معياري بلغ (٠,٤٥) ومستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يؤكد معنوية هذه الفقرة وبالتالي مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

٢- الفقرة رقم (٢٧) وتنص على أن يستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فعال، وكفاء للإعصار، وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين حيث جاءت بمتوسط حسابي (٣,٨٩) وانحراف معياري بلغ (٠,٦٥) ومستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يؤكد معنوية هذه الفقرة، وبالتالي مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

- إن المبدأ الخامس الذي يتحدث عن مدى مساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن. فإن نتائج التحليل الإحصائي كانت على النحو الآتي:

لفقرات المبدأ (٤,١٥) وهي أكبر من الوسط الفرضي (٣,٠٠) وأن الانحراف المعياري (٠,٦٠) وأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية بدليل مستوى الدلالة الذي بلغ (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠,٠٥) وبالتالي هناك معنوية واضحة للفرضية التي من خلالها نقبل الفرضية الفرعية الصحيحة وهي أن تطبيق مبدأ حفظ حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية يساهم في تضيق فجوة التوقعات في الأردن، ويؤثر فيها من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية المساهمة الأردنية.

وكانت أكثر الفقرات موافقة على مساهمة مبدأ حفظ حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن هي:

١- الفقرة رقم (٩) وتنص على أنه تتوافر الحقوق الأساسية للمساهمين في شركتكم حيث جاءت بمتوسط حسابي (٤,٥٢) وانحراف معياري بلغ (٠,٦٩) ومستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يؤكد معنوية هذه الفقرة وبالتالي مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

٢- الفقرة رقم (١٤) وتنص على أن الإفصاح يتم عن قواعد السيطرة على الشركات وإجراءاتها في أسواق المال حيث جاءت بمتوسط حسابي (٤,٢٠) وانحراف معياري بلغ (٠,٥٨) ومستوى معنوية (٠,٠٢٥) مما يؤكد معنوية هذه الفقرة وبالتالي مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

- إن المبدأ الثالث الذي يتحدث عن مدى مساهمة مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في تضيق فجوة التوقعات في الأردن في تضيق فجوة التوقعات في الأردن. فإن نتائج التحليل الإحصائي كانت كما يأتي:

فقد كان الوسط الحسابي ل فقرات المبدأ (٣,٨٥) وهي أكبر من الوسط الفرضي (٣,٠٠) وأن الانحراف المعياري (٠,٥٦) وأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية بدليل مستوى الدلالة الذي بلغ (٠,٠٠١) وهي قيمة أقل من (٠,٠٥) وبالتالي هناك معنوية واضحة للفرضية التي من خلالها نقبل الفرضية الفرعية الصحيحة، وهي أن تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين يساهم في تضيق فجوة التوقعات في الأردن، ويؤثر فيها من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية المساهمة الأردنية.

وكانت أكثر الفقرات موافقة على مساهمة مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في تضيق فجوة التوقعات في الأردن هي:

١- الفقرة رقم (١٨) وتنص على أن من حق المساهمين الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين. حيث جاءت بمتوسط حسابي (٤,١٥) وانحراف معياري بلغ (٠,٤٧) ومستوى معنوية (٠,٠٠٤) مما يؤكد

٢- الفقرة رقم (٣٨) وتنص على أن اختيار مكافآت الإشراف وتحديد مرتباتها على كبار التنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة واستبدالهم إذا لزم الأمر. حيث جاءت بمتوسط حسابي (٤,٨٧) وانحراف معياري بلغ (٠,٢٧) ومستوى معنوية (٠,٠١٢) مما يؤكد معنوية هذه الفقرة، وبالتالي مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبين تضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية.

وقد تم تقسيم الفرضية إلى ستة مبادئ فرعية أيضاً، تمثل الفرضية الرئيسية، حيث سيتم تحليل مدى تأثير كل متغير تابع (المبادئ) على المتغير المستقل (فجوة التوقعات) على النحو الآتي:

جدول رقم (٢) معامل الارتباط بين التطبيق والالتزام بمبدأ وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن

المحور	الإحصاءات	تضيق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق في الأردن
مبدأ وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	معامل الارتباط قيمة R المحسوبة	٠,٦٦
	مستوى الدلالة	*٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧٠

\* قيمة R دالة معنوياً عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$ .

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين التطبيق، والالتزام بمبدأ وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وتضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$ . حيث أن مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وأن معامل الارتباط المحسوب (٠,٦٦) وهو أكبر من معامل الارتباط الجدولي، وبذلك فإننا نؤكد وجود العلاقة الطردية الإيجابية للمتغير التابع (وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات) على المتغير المستقل (تضيق فجوة التوقعات).

جدول رقم (٣) معامل الارتباط بين التطبيق، والالتزام بمبدأ حفظ حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية لحوكمة الشركات وتضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن

المحور	الإحصاءات	تضيق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق في الأردن
مبدأ حفظ حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية	معامل الارتباط قيمة R المحسوبة	٠,٤١٦
	مستوى الدلالة	*٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧٠

\* قيمة R دالة معنوياً عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$ .

كان الوسط الحسابي لفرقات المبدأ (٤,٤٧) وهي أكبر من الوسط الفرضي (٣,٠٠) وأن الانحراف المعياري (٠,٦٢) وأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، بدليل مستوى الدلالة الذي بلغ (٠,٠٠١) وهي قيمة أقل من (٠,٠٥) وبالتالي هناك معنوية واضحة للفرضية التي من خلالها نقبل الفرضية الفرعية الصحيحة، وهي أن تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في تضيق فجوة التوقعات في الأردن ويؤثر فيها من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية المساهمة الأردنية.

وكانت أكثر الفقرات موافقة على مساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن هي:

١- الفقرة رقم (٣٠) وتنص على ضرورة أن يتضمن الإفصاح الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت. حيث جاءت بمتوسط حسابي (٤,٨٧) وانحراف معياري بلغ (٠,٢٧) ومستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يؤكد معنوية هذه الفقرة وبالتالي مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

٢- الفقرة رقم (٣٢) وتنص على أنه ينبغي في قنوات بث المعلومات أن تتوفر فرصاً متساوية، وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة. حيث جاءت بمتوسط حسابي (٤,٧٢) وانحراف معياري بلغ (٠,٥٤) ومستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يؤكد معنوية هذه الفقرة، وبالتالي مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

- إن المبدأ السادس الذي يتحدث عن مدى مساهمة مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضيق فجوة التوقعات في الأردن. فإن نتائج التحليل الإحصائي كانت كما يأتي:

فقد كان الوسط الحسابي لفرقات المبدأ (٣,٤٦) وهي أكبر من الوسط الفرضي (٣,٠٠) وأن الانحراف المعياري (٠,٥٣) وأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية بدليل مستوى الدلالة الذي بلغ (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠,٠٥) وبالتالي هناك معنوية واضحة للفرضية التي من خلالها نقبل الفرضية الفرعية الصحيحة، وهي أن تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يساهم في تضيق فجوة التوقعات في الأردن ويؤثر فيها من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية المساهمة الأردنية.

وكانت أكثر الفقرات موافقة على مساهمة مبدأ مسؤوليات مجلس

الإدارة في تضيق فجوة التوقعات في الأردن هي:

١- الفقرة رقم (٣٤) وتنص على أنه يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن نية. حيث جاءت بمتوسط حسابي (٤,٨٨) وانحراف معياري بلغ (٠,٣٣) ومستوى معنوية (٠,٠٠١) مما يؤكد معنوية هذه الفقرة، وبالتالي مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.

الجدولي بدليل وجود دلالة معنوية للفرضية، وبذلك فإننا نؤكد وجود العلاقة الطردية الإيجابية للمتغير التابع ( دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة) على المتغير المستقل (تضيق فجوة التوقعات).

**جدول رقم (٦) معامل الارتباط بين التطبيق والالتزام لمبدأ مبدأ الإفصاح والشفافية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن. وتضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن**

المحور	الإحصاءات	تضيق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق في الأردن
مبدأ الإفصاح والشفافية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.	معامل الارتباط قيمة R المحسوبة	٠,٧٣٩
	مستوى الدلالة	*٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧٠

\* قيمة R دالة معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$ .

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين التطبيق والالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن. عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$  حيث أن مستوى الدلالة  $(0,000)$  وأن معامل الارتباط المحسوب  $(0,739)$  وهو أكبر من معامل الارتباط الجدولي بدليل وجود دلالة معنوية للفرضية، وبذلك فإننا نؤكد وجود العلاقة الطردية الإيجابية للمتغير التابع (مبدأ الإفصاح والشفافية) على المتغير المستقل (تضيق فجوة التوقعات).

**جدول رقم (٧) معامل الارتباط بين التطبيق والالتزام لمبدأ مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضيق فجوة التوقعات في الأردن. وتضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن**

المحور	الإحصاءات	تضيق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق في الأردن
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.	معامل الارتباط قيمة R المحسوبة	٠,٥٨٢
	مستوى الدلالة	*٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧٠

\* قيمة R دالة معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$ .

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين التطبيق والالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضيق فجوة التوقعات في الأردن. عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$  حيث أن مستوى الدلالة  $(0,000)$  وأن معامل الارتباط المحسوب  $(0,582)$  وهو أكبر من معامل الارتباط الجدولي بدليل وجود دلالة معنوية للفرضية، وبذلك فإننا نؤكد وجود العلاقة الطردية الإيجابية للمتغير التابع (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) على المتغير المستقل (تضيق فجوة التوقعات).

**نتائج الدراسة:**

في ضوء التحليل العلمي لفرضيات الدراسة فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين التطبيق والالتزام بمبدأ حفظ حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية وتضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$  حيث أن مستوى الدلالة  $(0,000)$  وأن معامل الارتباط المحسوب  $(0,416)$  وهو أكبر من معامل الارتباط الجدولي بدليل وجود دلالة معنوية للفرضية، وبذلك فإننا نؤكد وجود العلاقة الطردية الإيجابية للمتغير التابع (مبدأ حفظ حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية) على المتغير المستقل (تضيق فجوة التوقعات).

**جدول رقم (٤) معامل الارتباط بين التطبيق والالتزام بمبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين لحوكمة الشركات وتضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن**

المحور	الإحصاءات	تضيق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق في الأردن
مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين	معامل الارتباط قيمة R المحسوبة	٠,٥٢٦
	مستوى الدلالة	*٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧٠

\* قيمة R دالة معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$ .

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين التطبيق والالتزام بمبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين وتضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$  حيث أن مستوى الدلالة  $(0,000)$  وأن معامل الارتباط المحسوب  $(0,526)$  وهو أكبر من معامل الارتباط الجدولي بدليل وجود دلالة معنوية للفرضية، وبذلك فإننا نؤكد وجود العلاقة الطردية الإيجابية للمتغير التابع (مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين) على المتغير المستقل (تضيق فجوة التوقعات).

**جدول رقم (٥) معامل الارتباط بين التطبيق والالتزام لمبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة وتضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن**

المحور	الإحصاءات	تضيق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق في الأردن
مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة	معامل الارتباط قيمة R المحسوبة	٠,٦٣١
	مستوى الدلالة	*٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧٠

\* قيمة R دالة معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$ .

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين التطبيق والالتزام بمبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة، وتضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0,05)$  حيث أن مستوى الدلالة  $(0,000)$  وأن معامل الارتباط المحسوب  $(0,631)$  وهو أكبر من معامل الارتباط

٢. حمادي نبيل (٢٠١٢): "أثر تبني المؤسسات الجزائرية للحوكمة على جودة المراجعة المالية: دراسة ميدانية"، الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ص ٢٤.
٣. ذنبيات، علي (٢٠١٢): "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، ط٤، عمان- الأردن، منشورات الجامعة الأردنية
٤. سامي صبحي واكد (٢٠٠٣) الفجوة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة عمل المراجع: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز.
٥. السديري والنعقري (٢٠٠٤)، رصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة السعودية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير منشورة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م ١٨ ، ع ٢، ص ص ١١٧- ١٥١.
٦. عادل، أحمد، (٢٠١١). نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمصدق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن
٧. غالي جورج (٢٠٠١) " تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، 2001، ص٦.
٨. فرحات، ناصيف (٢٠٠٩)، فجوة التوقعات في المراجعة، مجلة المحاسب المجاز ، الفصل الثالث، العدد ٣٩، بيروت، لبنان.
٩. المليجي إبراهيم (٢٠٠٦) ، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ملحق العدد الأول ، المجلد ٤٣. ص٦٧
١٠. هاني محمد خليل، (٢٠٠٩)، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين. الجامعة الإسلامية غزة.
- المراجع الأجنبية:**

1. Clark L. D. Wojcik and R. Bauer,(2004) "Corporate Governance, Cross Listing, and Managerial Response to stock price Discounting: Royal Ahold market arbitrage – Amsterdam and New York, 1973, 2004, on Line Available <http://www.ssrn.com>

١. إن عملية الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات تساهم بشكل إيجابي في تضيق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين والمجتمع المالي في الأردن وتؤثر فيهما.
٢. إن وجود إطار سليم لحوكمة الشركات يساهم في تقليص فجوة التوقعات في الأردن.
٣. يساهم مبدأ حفظ حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.
٤. إن الالتزام بمبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين يساهم في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.
٥. إن تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة يساهم في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.
٦. إن تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية من قبل الشركات بأفضل التقنيات والأساليب يساهم بفعالية في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.
٧. إن تفعيل إجراءات تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يساهم بشكل إيجابي في تضيق فجوة التوقعات في الأردن.
٨. إن أكثر المبادئ تأثيراً في تضيق فجوة التوقعات في الأردن هو تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، حيث حصل على أكبر وسط بواقع (٤,٤٧) ، هذا ما يعزز هذه النتيجة، ويؤكد أن هذا المبدأ يعطي طمأنينة أكثر للمستثمرين والمتعاملين مع الشركات بشكل عام.

#### توصيات الدراسة:

وفي ضوء النتائج المستخرجة تم التوصية بما يأتي:

١. إن على الشركات الأردنية الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات لكي تضفي نوعاً من الطمأنينة للإدارة وللمتعاملين مع الشركة في جميع النواحي والمجالات.
٢. ضرورة التأكيد على مبدأ الإفصاح كمبدأ رئيسي وفعال في كبح جماح فجوة التوقعات بين المدققين الخارجيين والمجتمع المالي.
٣. محاولة إيجاد آليات أخرى لتضيق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق كتفعيل دور المنظمات التي تنظم عملية التدقيق في الدولة.

#### مراجع الدراسة:

١. جمال العازمي (٢٠١٢): " دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، بحث ماجستير غير منشور، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.



5. Bashiti, Lubna, S; Rabadi, Aram, Y; (2009):" Assessing Corporate Governance in Jordan", The Arab Bank Review, Vol.8,No.1, p: 37-51.
6. Joshua Ronen, (2009) "A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance ", Journal of Engineering and Technology Management, Vo. 23, No. 1-2, pp. 130-146.
2. Demirag, I., et al ( 2000 ), corporate governance, overview and research agenda, british Accounting Review 32: 340.
3. OECD, OECD Principles of Corporate Governance, 2004.
4. M.salehi,v.rostami,audit (2009) expectations gap: international evidences, international Journal of Academic Research,vol1,n 1.p142.